

الابتكار

يقود صناعة الطيران إلى الاستدامة



- قطاع الطيران محور أساسي بالتنوع الاقتصادي واستدامته
- رؤية القيادة صاغت منظومة متكاملة للتصنيع والتوطين
- «أجواء مفتوحة» واستثمارات نوعية عززت قيادة الدولة
- التحول لمفهوم «المطارات المدن» لتحقيق قيمة مضافة
- الأكثر جذباً للمواهب ومليون درهم تكلفة تأهيل الطيار

مع إعلان استراتيجية اقتصاد ما بعد النفط في الدولة يبرز قطاع الطيران كواحد من أكثر القطاعات تميزاً في هذا المجال، وهو الأمر الذي يؤهله لمزيد من النمو والتوسع والاستدامة. وأصبح الأكثر جذباً للمواهب والكوادر المدربة، حيث تتسابق شركات الطيران الوطنية إلى توظيف المواهب، سواء المواطنة أو المقيمة حتى إن تكلفة تأهيل وتدريب الطيار المواطن في «طيران الإمارات» تصل إلى مليون درهم، سواء التدريب والدراسة النظرية أو العملية. ومع استمرار الاستثمارات الضخمة في قطاع الطيران كماً ونوعاً يبقى الطيران أحد محركات النمو الاقتصادي في الدولة وعنصراً بارزاً في استراتيجية التنوع، بل إن الاستثمارات في الخدمات المتعلقة بقطاع الطيران ترسي معايير جديدة في منظومة الصناعة في الإمارات لتتجه الدولة إلى مفهوم «المطارات المدن» كما هو الحال في مطار آل مكتوم الذي يشكل اليوم مدينة طيران متكاملة الخدمات تضم أكبر مطار في العالم، ويرفده خدمات الإصلاح والصيانة والطيران الخاص، فضلاً عن المدن السكنية والتجارية. ويحتل قطاع الطيران مكانة أساسية في التنمية، وخاصة في مرحلة اقتصاد بعد النفط.

وتتنوع أشكال التميز في هذا القطاع من توسع ونمو الناقلات الوطنية إلى توفير آلاف فرص العمل، وخلق مطارات ضخمة تحولت إلى مراكز عالمية لصناعة الطيران. ويبرز التصنيع ضمن هذا المجال فقد غدت شركات إماراتية مزوداً رئيسياً مهماً لكبرى شركات التصنيع العالمية عبر عقود بالمليارات.

قطاع الطيران بمستقبل مابعد

20% مساهمته في اقتصاد الدولة



دبي - البيان

يبرز قطاع الطيران من بين كل القطاعات الاقتصادية كمحور رئيسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في اقتصاد ما بعد النفط وسياسة التنويع الاقتصادي التي تنهجها الدولة منذ عقود ضمن استراتيجية تقوم على محاور رئيسية لا تعتمد على النفط أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي.

وتتنوع محاور التميز في هذا القطاع من توسع ونمو الناقلات الوطنية التي باتت اليوم لاعباً رئيساً في سوق النقل الجوي وتستحوذ على طلبات ضخمة وتوفر آلاف فرص العمل ليس فقط داخل الدولة في الأسواق والوجهات التي تعمل فيها. إضافة إلى مطارات الدولة الضخمة التي تحولت إلى مراكز عالمية للطيران تربط الشرق بالغرب، ولعل وجود مطار دبي الدولي كأكبر مطار في العالم من حيث المسافرين الدوليين مثال ناصح على حجم الإنجازات في هذا القطاع الحيوي.

مزود

أما التصنيع فإن مبادرة تعد الأنموذج الناجح والأبرز في هذا المجال؛ فقد نشطت الشركة خلال السنوات الماضية وباتت مزوداً هاماً لكبرى شركات التصنيع في العالم ولديها اليوم عقود بالمليارات مع كل من بوينغ وإيرباص وجنرال إلكتريك. كما أن مجمع نبراس الصناعي في العين يمثل اليوم مركزاً عالمياً للتصنيع يضم مصنع ستراتا لمكونات الطائرات إضافة إلى عدة منشآت ضخمة تعمل في مجال التصنيع وتمثل قيمة اقتصادية هامة في سياسة التنويع التي اختطتها القيادة الرشيدة.

ولعل الإنجاز الأكبر في هذا التحول أن مصانع ستراتا تضم 50% من كوادرها من المواطنين وخاصة من المواطنين الإماراتيات، حيث يمثلن أكثر من 70% من الكوادر المواطنة داخل هذه المنشآت الضخمة.

اتفاقيات جوية

ويؤكد سيف السويدي المدير العام للهيئة العامة للطيران المدني أن الإمارات تعد اليوم من أكثر دول العالم توقيعاً لاتفاقيات النقل الجوي إن لم تكن هي الأكبر في العالم في هذا المجال، وهذا يعكس رؤية وحرص القيادة الرشيدة على أن يكون الطيران محورياً بارزاً من محاور استراتيجية التنويع الاقتصادي التي تعمل عليها الدولة منذ السنوات.

وقال السويدي إنه وبالنظر لعدد قطاع الطيران في الدولة فإن الإنجازات التي تحققت في هذا المجال تؤكد أن دولة الإمارات تمثل اليوم لاعباً بارزاً في سوق النقل الجوي سواء في توسع ونمو الناقلات الوطنية التي وفرت لها هذه الاتفاقيات أرضية ملائمة للتواجد في كبرى أسواق العالم بفضل حقوق الطيران التي أتاحت لها فرص النمو.

وأوضح السويدي أن الطيران المدني يشكل اليوم عصباً رئيساً في استراتيجية الدولة لاقتصاد ما بعد النفط مدعوماً بكثير من الإنجازات الفعلية على الأرض ودوره البارز في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يسهم اليوم بنحو 15% من ناتج الدولة الإجمالي، ونتوقع نمو هذه النسبة إلى 20% بحلول العام 2030. ليس فقط في توسيع ونمو المطارات وشركات الطيران ولكن أيضاً في مجال التصنيع الذي بدأت أولى ثماره من خلال شركات مع كبرى الشركات المصنعة في العالم ليمتد إلى ورش الإصلاح والصيانة وغيرها من خدمات الطيران المدني.

كما أطلقت الهيئة أيضاً مؤتمر «قيمة الاستثمار في الطيران» وهي فعالية سنوية تنطلق إلى استمرارها وتطويرها بهدف جذب الاستثمارات الخاصة إلى هذا القطاع الحيوي وبنفس الوقت رفده بالكثير من التشريعات والأنظمة التي تضمن استمرار

استثمارات ضخمة في النوع والكم

يؤكد محمد أهلي مدير عام هيئة دبي للطيران المدني أن دولة الإمارات خطت خطوات واثقة نحو تطوير صناعة الطيران المدني وتحويل القطاع إلى قيمة اقتصادية وعامل محوري في تدفق حركة السياحة والتجارة من وإلى الدولة والناتج اليوم إلى ناقلاتنا الوطنية يدرك مدى التنوع والابتكار والجودة العالية في خدماتها ومنتجاتها التي باتت تثير حسد الكثير من شركات الطيران في العالم.

ويوضح أهلي أنه وعند قيام دولة الاتحاد في سبعينات القرن الماضي لم يكن فيها إلا ثلاثة مطارات صغيرة في أبوظبي ودبي والشارقة دون أن يكون هناك أي وجود لأي شركة طيران وطنية. لكن الحال تغير مع بداية الثمانينات، حيث نمت المطارات وتأسست شركة طيران الإمارات وبعدها يعقود تأسست 3 شركات أخرى حولت الدولة إلى أكبر سوق للطيران في المنطقة بفضل قيادته الواعية الحكيمة التي استشرفت فرص المستقبل.

وقال إن وجود 4 شركات طيران متنوعة منها اثنتان للطيران الاقتصادي كفيلة بتعزيز موقع دولة الإمارات وقدرتها على صياغة منظومة من

الطيران التجاري وتحويله إلى قطاع اقتصادي ضمن توجه الدولة إلى سياسة التنويع التي نجحت فيها وكان للطيران دور بارز في هذا المجال، وباتت الناقلات الوطنية سفراء للدولة تحمل معها قيم الإمارات وتاريخه وإنجازاته ونجاحاته المتكررة.

وأكد أن ناقلات الوطن استفادت من بنية تحتية عالمية متطورة وفرتها الدولة بمطارات باتت تنافس أعتى المطارات الدولية من حيث التصميم والتطور وحتى التشغيل وسعة الركاب. وتعد دولة الإمارات اليوم أكبر سوق للطيران المدني في المنطقة وتستحوذ على أكثر من ثلثي الركاب العابرين عبر المطارات العربية الذين يقدمون إلى الدولة ليس فقط مجرد سباحا عابرين بل تستهويهم الإقامة في الدولة، الأمر الذي يعني قيمة مضافة

جديدة ومزیداً من الإنفاق، كما أن كميات الشحن التي تنقلها الشركات أسهمت إلى حد كبير في تعزيز وزيادة حجم التجارة بين الإمارات والدول القريبة والبعيدة.

ويكفي أن نعلم اليوم أن طيران الإمارات هي الأضخم عالمياً في مجال الشحن الجوي العابر للحدود متفوقاً بذلك على شركات أعمالها الحصرية في الشحن الجوي مثل فيدرال اكسبرس وويبي اس وغيرها.

وأشار أهلي إلى أن شركات الطيران في الدولة فتحت آفاقاً واسعة رحبة للمسافرين والسياح على حد سواء وربطت الشرق بالغرب من خلال مراكزها التشغيلية في الدولة التي أضحت منارة لقطاع الطيران والخدمات اللوجستية ليس على المستوى الإقليمي بل والعالمية أيضاً، خصوصاً أن الإمارات وبما تملكه من موقع استراتيجي تمكن السائح والتاجر من الوصول إلى أي نقطة على وجه الأرض بتوقف واحد فقط وهي ميزة لا تتوفر لكثير من بقاع الأرض.

فتحت شركات الطيران المحلية الباب واسعاً أمام استثمارات ضخمة للنمو والتوسع سواء لشراء طائرات جديدة أو لفتح محطات ووجهات مختلفة في قارات العالم أجمع بل إن شركائنا تتسلم اليوم أكثر من نصف الطائرات التي تسلمها شركات التصنيع العالمية لناقلات المنطقة في الوقت الذي لم تتوقف فيه الشركات عن تطوير منتجاتها وخدماتها التي باتت أنموذجاً يقتدي به الجميع، بل ويثير غيرة وحسد الكثير من الشركات الكبرى التي يعود تاريخها إلى أكثر من 80 عاماً.



محمد أهلي: القيادة الحكيمة استشرفت فرص المستقبل

نموه وتوفير البيئة الملائمة للاستثمار في مختلف القطاعات المتعلقة به.

وقال السويدي إن هناك إقبالاً جيداً من المستثمرين وهناك محادثات وورش عمل قائمة تستهدف تعريف المستثمرين بمجالات الاستثمار في الطيران المدني. ولدينا اليوم قوانين ثلاث المناطق الحرة وأخرى للعمل والاستثمار خارج المناطق الحرة وجميعها توفر مجالات واسعة تضمن لهذه الصناعة النمو بما ينسجم مع خطط الدولة وتوجهها لاقتصاد ما بعد النفط.

ويصل عدد اتفاقيات الخدمات الجوية الثنائية التي وقّعت عليها الهيئة العامة للطيران المدني إلى قرابة 170 اتفاقية، من بينها 133 اتفاقية على أساس الأجواء المفتوحة والحرية الكاملة. والهيئة ماضية في إبرام اتفاقيات الأجواء المفتوحة، لتوسيع الروابط التجارية والسياحية ودعم الناقلات الوطنية في هذا المجال.

والهدف من إبرام اتفاقيات الأجواء المفتوحة، هو السعي باستمرار إلى ترويج سياسة الأجواء المفتوحة مع دول العالم وبالتحديد إلى دعم الناقلات الوطنية، مثل الاتحاد للطيران، طيران الإمارات، العربية للطيران وفلاي دبي، مما يؤثر في الناقلات الوطنية ورجال الأعمال والشركات التجارية والسياح إيجاباً، ويعزز خدمات النقل الجوي، ويشجع المنافسة الحرة.

أجواء مفتوحة

أكثر من 50% من اتفاقيات الأجواء المفتوحة التي وقّعتها الهيئة مع الدول الأخرى حتى الآن هي في إطار اتفاقيات الأجواء المفتوحة، إذ تمكّن الدولتين

■ 8 مطارات دولية و4 شركات طيران تدعم النمو المستدام

■ القطاع في الإمارات يستحوذ على 28% من وظائف الطيران إقليمياً

■ أي استثمار في قطاع الصناعة يجب أن يكون استثماراً في المستقبل

■ النجاح لا يأتي من تقليص التكاليف بل بتوفير بيئة تشريعية واقتصادية

■ التعهيد يتطلب العديد من الكفاءات العالية في قطاع صناعة الطيران

32

مليار درهم
كلفة توسعة مطار
آل مكتوم

3

مراكز لـ«العربية
للطيران» في كل من
الشارقة والمغرب
ومصر

90

وجهة تخدمها فلاي
دبي في 60 دولة
حول العالم

94000

رحلة سيرتها
الاتحاد للطيران العام
الماضي

32%

مساهمة الطيران
المتوقعة بناتج دبي
الإجمالي في 2020

85

مليون مسافر متوقع
عبر مطار دبي
في 2016

إيران يحلّق بل اقتصاد د النفط

سنة 2030 و«ستراتا» محور التصنيع والتوطين

جذب السياح من مشارق الأرض ومغاربها

يعتبر جمال الحاي نائب الرئيس للاستراتيجية في مطارات دبي، أن الدور الذي تلعبه شركات الطيران الوطنية في دعم وتعزيز القطاع السياحي يعد عاملاً حاسماً في جذب السياح من مشارق الأرض ومغاربها، وبعضها وصل إلى مطارات ونقاط لم تكن يوماً مطروقة من قبل شركات الطيران الأخرى. وأصبحت الإمارات بما تملكه من رؤى وسياسات ترتكز على قيادة حكيمة، وجهة سياحية زاخرة بالأحداث والفعاليات التي تنظم في مختلف إمارات الدولة.

طلبيات

ويوضح الحاي أنه وفي ظل طلبات تصل إلى أكثر من 300 طائرة جديدة يتوقع أن تنضم إلى أسطول شركات الطيران الوطنية خلال السنوات الخمس المقبلة، فإنه مما لا شك فيه أن التجربة الناجحة للناقلات الوطنية يتوقع أن تستمر لسنوات مقبلة، حيث يدعمها في ذلك استراتيجية وطنية وأدركت منذ زمن أهمية الطيران الاقتصادية، ومهدت لذلك بالمشاريع الضخمة التي استوعبت ذلك النمو الهائل في أعداد المسافرين عبر مختلف مطارات الدولة ولم تكف بتشديد المطارات الضخمة، بل عززت ذلك بخدمات عالمية المستوى داخل هذه المطارات من مطاعم وتسويق وأسواق حرة هي الأضخم في العالم اليوم من حيث حجم المبيعات، ولعل أبرز الأمثلة في ذلك السوق الحرة في مطار دبي التي تجاوزت مبيعاتها حاجز 6 مليارات درهم، فضلاً عن النمو المتسارع في مبيعات السوق الحرة في مطار أبوظبي والتي تجاوزت نصف مليار درهم في النصف الأول من العام الجاري.

وقال تحلق ناقلاتنا اليوم ليس فقط لنقل المسافرين وشحن البضائع والسلع، ولكنها أيضاً تنقل معها المعرفة بين دول العالم وثقافته المختلفة فهي حركة اختصرت المسافات والجغرافيا. وأضاف أن الإنجازات السالفة الذكر جاءت حصيلة طبيعية لسنوات من التخطيط والاستثمار.



تطوير الكفاءات

تتميز رؤية ستراتا في تطوير كفاءاتها وقدراتها الصناعية وتوجهها المستقبلي نحو تصنيع أجزاء هياكل طائرات من المواد المركبة بقدر أكبر من التعقيد والتميز التقني ليكون الابتكار لاقفة لا يمكن التخلي عنها في النشاط اليومي في الشركة حيث سيكون الابتكار وسيلتها المضمونة لتحل محلها بين أكبر 3 شركات عالمياً في مجال تصنيع أجزاء هياكل الطائرات من المواد المركبة وتكون جزءاً لا يمكن الاستغناء عنه ضمن سلسلة القيمة المضافة العالمية لقطاع صناعة الطيران. وتعتبر برامج إنتاج أجزاء هياكل الطائرات لشركة إيرباص المساهم الأكبر في إيرادات الشركة في حين سلمت الشركة أول شحنة من أضلاع الذيل العمودي لطائرات بوينغ في العام 2014.

خلال العام 2014 نما إنتاج مصانع شركة «ستراتا» المتخصصة بصناعة مكونات الطائرات المملوكة بالكامل لشركة مبادلة للتنمية بمعدلات كبيرة حيث أنتج المصنع نحو 6 آلاف وحدة من أجزاء الطائرات مقابل 4 آلاف في 2013 بنمو 50%، وارتفع عدد الشحنات التي صدرتها 24% إلى 360 شحنة مقارنة مع 301 شحنة في 2013. وقعت «ستراتا» عقد تعهد برنامج المشتريات العمودية لطائرات «إيه تي آر» التابعة لشركة ألبينا إيرماكي الإيطالية إلى شركة «جي إس إي» الإيطالية لصناعات الطيران حيث تبلغ قيمة العقد 440 مليون درهم (120 مليون دولار) ويشمل 500 شحنة من الذيل العمودي والدفات لطائرات «إيه تي آر» خلال 8 أعوام. والاستثمار في قطاع صناعة الطيران خصوصاً في دول تدخل حديثاً إلى هذا القطاع كالإمارات يحتاج إلى جهد كبير واستثمار أكبر في تأهيل وتطوير الكوادر البشرية القادرة على أن تدفع عجلة نمو هذا القطاع إلى الواجهة المنشودة مشيراً إلى أن هذا الجانب يعد كذلك من أهم عوامل نجاح «ستراتا» حيث ساهم القطاع العام في الاستثمار في بناء المستوى الأولي من الكفاءات وتجهيزها للشركة لتستطيع بدورها الانطلاق في نشاطها الصناعي وتساهم برامج التدريب والتوطين في «ستراتا» منذ نشأتها في توفير هذه الكفاءات الوطنية الشابة المدربة مما يمكن الشركة من أخذ زمام المبادرة في ترقية هذه الكفاءات إلى المستويات الأعلى بواسطة الاستثمار في البحث والتطوير وتحقيق الابتكار.

مرحلة التعهيد

ويتطلب الانتقال إلى مرحلة التعهيد العديد من الكفاءات العالية في قطاع صناعة الطيران كالمعرفة المتعمقة ببرامج تصنيع أجزاء الطائرات، ودراسة القدرات التي تمتلكها الشركات الراغبة في الفوز بعقد التعهيد بالإضافة إلى الخبرة اللازمة لرفع كفاءة هذه الشركات حتى تقوم بإنتاج ما تم تعهده لها وفق معايير الجودة العالية المعتمدة في ستراتا. وستتمكن ستراتا عبر هذا العقد من تعزيز التنافسية الدولية من خلال نقل برامج الإنتاج التي تساهم بخلق قيمة مضافة أعلى إلى الشركة وتعهد برامج الإنتاج الأقل تعقيداً إلى شركات أخرى، وبذلك تكون قادرة على توفير حلول شاملة لشركائها. كما ستتمكن من تحقيق إحدى أهم أهدافها في الانتشار الجغرافي بالقرب من شركائها مما يساهم في خفض التكاليف اللوجستية والمخاطر المرتبطة بعمليات الشحن.

رؤية

يرى مراقبون وخبراء في مجال الطيران أن أسباب النمو والانطلاق لشركائنا الوطنية وقفت وراءها عوامل عدة أهمها رؤية القيادة لموقع دولة الإمارات الاستراتيجية بين منطقتي أوروبا والأميركتين من جهة، وآسيا وإفريقيا وأستراليا من جهة أخرى، بحيث تصبح أكثر جذبا للمسافرين من وإلى كل من المنطقتين بفضل انتاجها سياسات الأجواء المفتوحة. بالإضافة إلى الاستثمارات الضخمة التي لم تتوقف في صناعة الطيران والازدهار الاقتصادي الذي تشهده منطقتنا الخليج وآسيا اللتان أصبحتا محركي النمو العالميين، كما أن البيئة في الإمارات تعد واحدة من أكثر الأسواق ملاءمة للطيران، خصوصا أنها خالية من الضرائب مقارنة مع العديد من دول العالم. ويبقى على الدولة حالياً مواجهة تحدي سعة الأجواء التي قد تعيق النمو في المستقبل، رغم أن الجهود ماضية منذ سنوات للتغلب على هذه المصاعب عبر سلسلة من السياسات والإجراءات التي بدأت توتي أكلها والعمل على الاستثمار أكثر في الموارد البشرية المواطنة وإكسابها المزيد من الخبرات حتى تكون قادرة على استلام دفة النجاح ومواصلة مسيرة الإنجازات والتجارات التي تحققت في هذا القطاع الحيوي.

منافسة

وباعتراف الكثير من الخبراء فإن شركات الطيران المحلية أوجدت منافسة صحية في هذا القطاع امتد أثرها إلى مختلف مناطق العالم العربي بل والأسواق العالمية التي باتت تتطلع إلى التجربة الإماراتية في قطاع الطيران.

وبدورها فإن شركائنا الوطنية استفادت كثيرا من بيئة العمل الملائمة التي وفرتها الدولة من سياسات الأجواء المفتوحة ومطارات رحة متطورة وخدمات مساندة على أعلى المستويات، وكل ذلك في فترة لم تتجاوز 30 عاما على انطلاق أول رحلة لأول شركة طيران في الدولة. وقد نظر كثيرون سابقا إلى نمائي شركات الطيران في الدولة على أنه ازدحام في سوق صغير، لكن الأيام أثبتت صحة رؤية الدولة بعيدة الأمد التي تحولت اليوم إلى مركز عالمي يربط الشرق بالغرب والشمال بالجنوب وفق بيئة عمل تحسب للدولة ورؤيتها واستراتيجيتها ونظرتها الناقبة. والأهم أن تنوع رحلات الطيران بين التجاري والاقتصادي ساهم في نمو ودعم الكثير من القطاعات الاقتصادية الأخرى عبر سلسلة التوريد التي تزود هذه الشركات بخدماتها من مواد غذائية وقطع غيار وصيانة، فضلاً عن النمو الذي أحدثته في حركة الموانئ التي استفادت هي الأخرى من شركات الطيران كما استفادت الناقلات من تنوع وتعدد موانئ الشحن والتصدير والخدمات اللوجستية.

فرص

وفتحت شركات الطيران المحلية أبواباً واسعة من الفرص التجارية ونظرة سريعة إلى حركة الطائرات التي تنطلق يومياً من الدولة نجدها تصل إلى أكثر من 300 مدينة عالمية، وترتبط بنفس الوقت بين مصانع العالم في الصين وآسيا وأسواق التصدير في أوروبا وأفريقيا، وكل ذلك عبر مطارات الإمارات وشركات الطيران فيها.



الصحيحة التي تضمن له عوائد مجزية ومستدامة على المدى الطويل ولذلك كان اختيار الاستثمار في تصنيع هياكل الطائرات من المواد المركبة وهي المواد التي تشكل مستقبل هذه الصناعة خياراً للاستثمار في نفس الاتجاه الذي تتخذه حركة الابتكار العالمية في هذا القطاع.

شراكات عالمية

وتلعب الشراكات العالمية التي وقعتها مبادلة مع كبرى المؤسسات العالمية دوراً فاعلاً في هذا التوجه الذي يعكس قدرة الإمارات على الاستفادة من شراكاتها العالمية وتوظيفها فيما يصب في صالح نهضة اقتصادها وتنوع مصادر دخلها بعيداً عن النفط والغاز حيث تجسد «ستراتا» مثلاً جيداً على النتائج الإيجابية التي يمكن أن تتحقق من خلال عقد شراكات عالمية تجمع بين أفضل ما يمكن أن تقدمه الدول المتقدمة والدول النامية لتأسيس قاعدة لقطاع صناعي نشط ومستدام.

ومن خلال شراكاتها مع كل من إيرباص وبوينغ استطاعت دولة الإمارات أن تثبت للجميع أن صيغة النجاح المستقبلية في قطاع الصناعة لا تتمثل في المحاولة الدائمة لتقليص التكاليف فصحب بل في توفير البيئة التشريعية والاقتصادية التي تشجع على الابتكار وفي الانفتاح على العالم الواسع للعب دور أساسي في سلاسل القيمة المضافة العالمية والاستثمار في بناء الإنسان والبني التحتية التي يحتاجها لممارسة نشاطه كجزء لا يتجزأ من حركة الإبداع العالمية.

الموقعين على الاتفاقية من القيام بعدد غير محدود من الرحلات بين أي نقاط، وبأي سعة، وبأي وتيرة، وستستمر الهيئة في سياسة توقيع اتفاقيات جديدة لفتح الأسواق العالمية أمام ناقلاتنا الوطنية.

مصانع ستراتا في العين

تتطلع مبادلة من خلال مصانع ستراتا في مدينة العين إلى الوصول لنسبة تصل إلى 50% في مجال توطين القوى العاملة هناك. وتشكل المواطنين العاملات في هذا المصنع نحو 70% من إجمالي المواطنين العاملين. وهي إنجازات قياسية تضاف إلى هذا الصرح العالمي الذي يطمح ليكون أحد كبار الموردين لعملاقي الصناعة إيرباص وبوينغ. واستطاعت مبادلة من خلال مصانعها اختصار الكثير من الوقت والجهد محققة إنجازات عملية على أرض الواقع، فهي اليوم تمثل جزءاً لا يتجزأ من سلسلة القيمة المضافة العالمية في قطاع صناعة الطيران وانتقلت الشركة من مزود غير رئيس لأجزاء هياكل الطائرات المصنعة من المواد المركبة ضمن برنامج طائرات إيرباص لتكون مزوداً مباشراً ورئيساً ووحيداً لأجزاء هياكل الطائرات لبرامج طائرات بوينغ وإيرباص في الوقت ذاته.

ووفق رؤية أبوظبي 2030 للتنوع الاقتصادي تسير ستراتا على هذه الاستراتيجية مرتكزة على أن أي استثمار في قطاع الصناعة يجب أن يكون استثماراً في المستقبل حيث إن القطاع الصناعي يحتاج إلى استثمارات كبيرة يجب على من يتخذ القرار بتوفيرها التأكد من أنه يوجهها الوجهة

6

مليارات درهم
مبيعات السوق الحرة
في مطار دبي

122

طائرة طراز بوينغ
300-777 تملكها
طيران الإمارات وهي
أكبر مشغل في العالم

47

بوابة في مطار دبي
لخدمة أكبر «إيرباص
380»

1

مطار دبي الأول
عالمياً في أعداد
المسافرين الدوليين

10%

نمو حركة النقل الجوي
في الدولة سنوياً
مع تسارع أساطيل
الشركات الوطنية

10

مليارات درهم لمطار
أبوظبي الجديد
لتصل طاقته إلى 40
مليون مسافر

الطيران محور ارتكاز في التنوع الاقتصادي

يمثل قطاع الطيران في دولة الإمارات اليوم أحد أبرز محركات النمو والتنوع الاقتصادي، وهو محور ارتكاز في استراتيجية اقتصاد ما بعد النفط التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله. ورغم العمر الزمني القصير لصناعة الطيران في الدولة، إلا أنها خطت خطوات واسعة توجتها بإنجازات عالمية تمثلت في وجود شركات طيران عالمية ومطارات تحولت اليوم إلى مراكز عالمية تربط الشرق بالغرب لتكتمل المنظومة بوجود مصانع لمكونات الطائرات يعمل فيها عشرات المواطنين والمواطنات.

مجمع نبراس

تعكس هذه المنشأة التي تمتد على مساحة 50 كم مربعاً توجه الدولة نحو توطيد التصنيع في الطيران المدني فهي تضم مصانع ستراتا التي تورد مكونات الطائرات إلى شركات بوينغ وإيرباص. كما تشمل ورش إصلاح وصيانة الطائرات مختلف أنواعها.



20%

مساهمة قطاع الطيران في الناتج الإجمالي للدولة في العام 2030 مقارنة مع 15% في الوقت الحالي.



50%

نسبة التوطين المستهدفة في مصانع ستراتا في مجمع النبراس بمدينة العين. وتمثل المواطنين العاملات في تلك المنشآت الضخمة أكثر من 70% من أعداد المواطنين العاملين.



25

مليار درهم قيمة العقود التي وقعتها مبادلة لصناعة الطيران مع عمالقة التصنيع في العالم بما فيها بوينغ وإيرباص وجترال الكتريك، حيث ستكون مبادلة أحد كبار الموردين لهذه الشركات في المستقبل.



113

مليون مسافر عبروا مطارات الدولة خلال العام الماضي، حيث تمتلك الإمارات مطارات ذات بنية تحتية عالية مع استمرار مشاريع التوسعة الضخمة في مختلف أنحاء الدولة.



600

يتجاوز تعداد أسطول الناقلات الوطنية 600 طائرة تصل إلى قارات العالم الخمس، وتمثل قيمة اقتصادية كبيرة للأسواق التي تعمل فيها، فضلاً عن آلاف فرص العمل التي توفرها داخل الدولة.

28%

يستحوذ قطاع الطيران على أكثر من 28% من إجمالي الوظائف التي يوفرها قطاع النقل الجوي في بلدان الشرق الأوسط كلها والمقدرة بنحو 2.4 مليون وظيفة.

170

اتفاقية جوية وقعها دولة الإمارات مع دول العالم، والتي ضمنت حقوق الطيران للناقلات المحلية، ومكنتها من استمرار النمو والتوسع في مختلف أسواق العالم.

120

مليار درهم قيمة الاستثمارات التي ضختها الدولة لتطوير مطاراتها، والتي تمكنها من استقبال أضخم الطائرات في العالم، وما يمثله من دور محوري في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

8

مطارات دولية و شركات طيران مكنت الإمارات من التفوق إقليمياً وعالمياً في قطاع الطيران الذي نما بنسبة زادت على 10% سنوياً خلال السنوات الخمس الماضية.

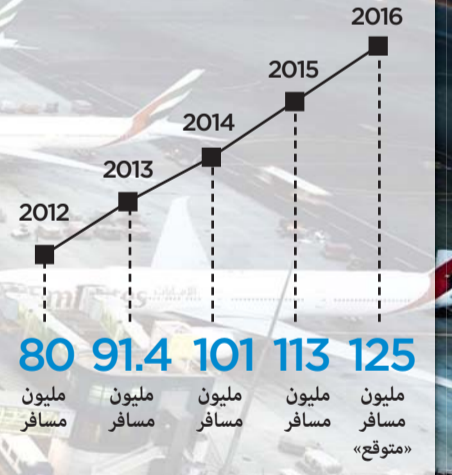
700

يوفر قطاع الطيران في الدولة نحو 700 ألف وظيفة، ويسهم بأكثر من 35 مليار درهم في الاقتصاد بشكل مباشر و 27 مليار درهم بشكل غير مباشر.

المطارات المدن

تستعد الدولة لقفزة كبيرة في قطاع الطيران مع افتتاح مطار آل مكتوم الدولي الذي يمثل مفهوم «المطارات المدن» ما يشمله من بيئة متكاملة لصناعة الطيران والخدمات المتعلقة بها، وهو سيكون أكبر مطار في العالم عند إنجاز كافة مراحله.

نمو المسافرين عبر مطارات الدولة



إنجاز الاتحاد للطيران تسارع خطوات التوطين

وتّم توفير الفرصة لتسعين من الخريجين لتمثيل دولة الإمارات العربية المتحدة في الجناح المشترك بين أيطاليا والاتحاد للطيران في معرض إكسبو ميلانو. تحظى الشركة حالياً بمعدل متكافئ من الموظفين والموظفات الإماراتيات، واحتفلت خلال شهر أغسطس من العام الماضي باليوم الأول للمرأة الإماراتية، الأمر الذي يعكس تزايد عدد الموظفات الإماراتيات في الشركة.

آلاف موظفة وموظف إماراتي بحلول عام 2020. وفي عام 2015، سجلت الاتحاد للطيران رقماً قياسياً بتوظيف 26 مسؤولاً تنفيذياً ومديراً أول من المواطنين والمواطنات الإماراتيين في أقسام وتخصصات متنوعة بالشركة. تخرج 280 مواطنة ومواطناً إماراتياً من برنامج التطوير التابع للشركة، الأمر الذي يجعلها أكبر دفعة سنوية تخرج حتى الآن،

مع بداية العام الجاري احتفلت الاتحاد للطيران بإنجاز كبير في برنامج التوطين الخاص بها، والذي يمثل في تجاوز عدد الموظفين الإماراتيين العاملين في الشركة الثلاثة آلاف مواطنة ومواطن إماراتي. وفي عام 2015 فقط، رحبت الشركة بانضمام أكثر من 1200 مواطنة ومواطن إماراتي إلى قوة العمل الخاصة بها، بما يمثل نسبة 29 في المائة من الموظفين الأساسيين للشركة. وتخطط الشركة إلى إضافة خمسة

نحو 7 آلاف سنوياً بمعدل نمو يتراوح بين 10-12%. وتوظف طيران الإمارات سنوياً نحو 7 آلاف موظف جديد سنوياً يتوقع أن يستمر بالزخم نفسه بفضل استمرار توسع طيران الإمارات في الأسطول والمحطات، والذي يتطلب المزيد من الكوادر البشرية في مختلف شركات المجموعة. وحتى نهاية العام الماضي 2015 وظفت المجموعة نحو 5300 شخص جديد.

ودوائر المجموعة، حيث توظف سنوياً نحو 600 مواطن. ومع تسلم الناقله هذا العام 36 طائرة متنوعة ما بين إيرباص 380 وبوينغ 777 فإن كل طائرة تحتاج من 270-280 موظفاً وبحسب خطة الإحلال، التي ستشمل خروج نحو 15 طائرة من الخدمة فإننا نتوقع توظيف نحو 13 ألف موظف جديد هذا العام، وهذا يعني أن معدل التوظيف في مجموعة طيران الإمارات يصل إلى

تخصص طيران الإمارات نحو 700 مليون درهم سنوياً لتأهيل الكوادر الوطنية منها 94 مليون درهم لتأهيل تدريب وتأهيل الطيارين المواطنين. وهذه الميزانية قابلة للزيادة بحسب احتياجات الناقله، وفقاً لتعليمات مباشرة من سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم الرئيس الأعلى للمجموعة، الذي يأتي ضمن استراتيجية الناقله الهادفة إلى تعزيز التوطين في مختلف عمليات وأقسام